رفعت الميليشيات في العراق من مستوى تهديدها للقوات الاميركية، عبر الترويج لامتلاكها صواريخ مضادة للطيران، وذلك بعد رفضها لجميع محاولات رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي التوصل الى تهدئة بين الطرفين، فيما حذر الاخير من رد اميركي يفتح باب مواجهة جديدة، و تحرك باتجاه مجلس الامن

فصائل الحشد ترفض التهدئة

تهديد باستهداف الطيران الأميركي... وضغوط على الحكومة لإخراج القوات الأجنبية

للحديث تتمة...

«استفزازات موسكو» توحد الشمال

ناصر السهلي

تثير تحركات الكرملين، التي تصفها مجموعة دول الشمال الأوروبي بـ«الاستفزازات العسكرية والإلكترونية»، قلقاً متزايداً في البلطيق وإسكندينافيا. ولم يعد خافياً أن سياسات روسيا باتت على رأس أجندات السياسيين والعسكريين والأمنيين في هذه البقعة الجغرافية، المهمة للمعسكر الغربي.

وزراء دفاع «دول الشمال»، الذين التقوا الأربعاء الماضي في العاصمة الفنلندية، هلسنكي، بمشاركة أجهزة الاستخبارات العسكرية، ناقشوا تزايد «التحرشات» والانتهاكات الروسية الجوية، مع تشكل ما يشبه جبهة حرب باردة تمتد من منطقة البلطيق إلى المنطقة القطبية الشمالية. ليس فقط تزايد تحركات روسيا العسكرية، وتسريب معلومات عن محاكاة موسكو من ضمن تحركاتها، لهجمات بقنابل نووية تكتيكية ضد جزر «دول الشمال»، ما يحرك تلك الدول، بل «الهجمات السيبرانية»، التي تؤكد الأجهزة الأمنية في «دول الشمال» أنها برعاية رسمية من الكرملين. فاستهداف البنى التحتية، وإحداث حالة إرباك وذعر بين فترة وأخرى، يُقرأ على نطاق واسع بأنه «يستهدف الأسس الديمقراطية لمجتمعاتها، وهي عملية يقدر خبراء الأمن والشأن الروسي أنها متصاعدة منذ 2014. في الشق العسكري، وعلى الرغم من أن السويد وفنلندا، ليستا عضوين في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تذهب «دول الشمال» باتجاه تنسيق أكبر لمواجهة التحدي الروسي، وتوسيع التعاون ليشمل بريطانيا وهولندا، بعد الاحتكاك الأخير الذي حصل في البحر الأسود. فصحيح أن واشنطن أعلنت بعد جولة الرئيس جو بايدن الأخيرة في أوروبا العودة إلى التنسيق مع الأخيرة، بعد جفاء في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، إلا أن دول الشمال والبلطيق الصغيرة، تدرك، كما يدرك الكرملين، أن جهود الإدارة الأميركية في مجلس الأمن الدولي»، أسيا والصين. وعلى الرغم من الخلاف الأوروبي حيال السياسات الواجب اتباعها مع موسكو: بين معسكر «حوار مباشر مع بوتين»، والذي تعبر عنه برلين وباريس، ومعسكر يدعو لفرض مزيد من العقوبات والعزلة على روسيا، إلا أن الأجواء السياسية العامة لا تصب في مصلحة الروس، أقله في إسكندينافيا. وعموم دول الشمال. فحذر استوكهولم وهلسنكي السابق، في التقارب والتنسيق مع «الناتو»، يتحول، على خلفية أجواء خطاب وتصرفات الكرملين، إلى مزيد من الاهتمام بالتركيز مع الغرب على الجبهة الروسية.

هددت فصائل عراقية باستهداف جنود اميركيين (توماس كوكس/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

كشف قيادي بارز في «الحشد الشعبي» ببغداد، لـ«العربي الجديد»، عن فشل جهود، قادتها أطراف حكومية وسياسية للتهدئة، وإقناع الجماعات المسلحة بعدم تنفيذ تهديداتها المتعلقة بالرد على الهجوم الجوي الأميركي على مواقع تتبع مليشيا «كتائب سيد الشهداء»، المدعومة من طهران، على الحدود العراقية السورية فجر الإثنين الماضي.

يأتي ذلك مع مواصلة وحدات من الجيش العراقي تنفيذ عمليات انتشار واسعة في محيط عدد من القواعد التي تضم قوات أميركية، أبرزها «عين الأسد» ومعسكر «فيكتوريا» المجاور لمطار بغداد، بينما فرضت سلطات إقليم كردستان العراق إجراءات مشددة على حدودها مع نينوى وكركوك، تحسبا من هجمات صاروخية أو طائرات مسيرة مفخخة.

وتواصل عدة فصائل مسلحة في العراق، حليفة لطهران، تهديداتها باستهداف جنود وطائرات تابعة للقوات الأميركية، كان آخرها تصريحات لزعيم «كتائب سيد الشهداء» أبو الاء الولائي، أمس الأول، قال فيها: «نعتذر للجميع، فلن نقبل أي وساطة بعد الآن. نحن من نحدد زمان ومكان الرد الذي سيشفي صدور قوم مؤمنين»، فيما هدد زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي بقتل جنود أميركيين. وروجت منصات إعلامية، تابعة لتلك الفصائل، صوراً لصواريخ «ستريلا» و«ستينغر» المضادة للطائرات، مع عبارات تهديد باستهداف جديد من نوعه.

وبحسب قيادي بارز في «هيئة الحشد الشعبي»، تحدث مع «العربي الجديد»، شرط عدم ذكر اسمه، فإن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وقيادات سياسية شيعية، تواصل التحرك بشأن التهدئة، وعدم الرد على الغارة الأميركية، والاكتفاء بالهجوم الصاروخي على قاعدة حقل العمر النفطي في سورية، التي تتمركز داخلها قوات التحالف الدولي، الاثنين الماضي، والذي نفذته فصائل عراقية مسلحة تنشط هناك، انطلاقاً من مناطق انتشارها في أطراف دير الزور. وأوضح أن اجتماعاً جمع رئيس «هيئة الحشد الشعبي» فالح الفياض ونائب رئيس أركان «الحشد» عبد العزيز المحمداوي، الملقب بأبو فدك، وزعيم تحالف «الفتح» هادي العامري، مع الكاظمي، الثلاثاء الماضي، لم يتوصل لأي ضمانات أو تفاهمات بشأن التهدئة التي يطلبها رئيس الحكومة. وأشار القيادي إلى أن «العامري طالب، خلال الاجتماع، بتقديم شيء ملموس حيال ملف القوات الأميركية لقاء التهدئة وإقناع الفصائل بعدم الرد، وأبرزها أن يطالب بشكل رسمي خروج القوات الأجنبية من العراق، وهو ما يرفضه الكاظمي، معللاً ذلك بمخاطر أمنية وخسائر سياسية واقتصادية كبيرة ستيركها القرار على العراق». وأضاف أن «الكاظمي أبلغ المجتمعين معه، أن أي رد يوقع خسائر أميركية بالأرواح، سيدفع لرد آخر، قد يفتح باب مواجهة جديدة، وقد يقود أيضاً لتحرك في مجلس الأمن الدولي».

ورجح القيادي عودة زعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني للعراق مرة أخرى لبحث الأزمة، وقد يكون ذلك بناء على طلب من رئيس الوزراء نفسه بحثاً عن تهدئة.

وحول هذه المعلومات، قال القيادي في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لفصائل «الحشد» أبو ميثاق المسراي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن الهجوم الأميركي الأخير «نسف كل مساعي التهدئة، وباتت جهود التهدئة صعبة للغاية والأجواء متوترة»، مضيفاً أن «فصائل المقاومة باتت لها شرعية جديدة للرد، والعمل على إخراج القوات الأجنبية بكل الطرق المتاحة لها». وتابع «حالياً لا توجد تهدئة وكل الوساطات مرفوضة، بين الفصائل والجانب الأميركي. ولهذا كل الخيارات مفتوحة، وكل السيناريوهات واردة ومتوقعة لرد الفصائل على القصف الأميركي الأخير ضد الحشد الشعبي». وبين المسراي أن «حكومة الكاظمي، دائماً ما تسعى إلى وجود هدنة بين الفصائل والأميركيين، ونعتقد أن الكاظمي يسعى لإبقاء الأميركيين بالعراق أطول فترة ممكنة».

إلى ذلك، قال نائب زعيم مليشيا «الأبدال»، كشف قيادي بارز في «الحشد الشعبي» ببغداد، لـ«العربي الجديد»، عن فشل جهود، قادتها أطراف حكومية وسياسية للتهدئة، وإقناع الجماعات المسلحة بعدم تنفيذ تهديداتها المتعلقة بالرد على الهجوم الجوي الأميركي على مواقع تتبع مليشيا «كتائب سيد الشهداء»، المدعومة من طهران، على الحدود العراقية السورية فجر الإثنين الماضي.

يأتي ذلك مع مواصلة وحدات من الجيش العراقي تنفيذ عمليات انتشار واسعة في محيط عدد من القواعد التي تضم قوات أميركية، أبرزها «عين الأسد» ومعسكر «فيكتوريا» المجاور لمطار بغداد، بينما فرضت سلطات إقليم كردستان العراق إجراءات مشددة على حدودها مع نينوى وكركوك، تحسبا من هجمات صاروخية أو طائرات مسيرة مفخخة.

وتواصل عدة فصائل مسلحة في العراق، حليفة لطهران، تهديداتها باستهداف جنود وطائرات تابعة للقوات الأميركية، كان آخرها تصريحات لزعيم «كتائب سيد الشهداء» أبو الاء الولائي، أمس الأول، قال فيها: «نعتذر للجميع، فلن نقبل أي وساطة بعد الآن. نحن من نحدد زمان ومكان الرد الذي سيشفي صدور قوم مؤمنين»، فيما هدد زعيم مليشيا «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي بقتل جنود أميركيين. وروجت منصات إعلامية، تابعة لتلك الفصائل، صوراً لصواريخ «ستريلا» و«ستينغر» المضادة للطائرات، مع عبارات تهديد باستهداف جديد من نوعه.

وبحسب قيادي بارز في «هيئة الحشد الشعبي»، تحدث مع «العربي الجديد»، شرط عدم ذكر اسمه، فإن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وقيادات سياسية شيعية، تواصل التحرك بشأن التهدئة، وعدم الرد على الغارة الأميركية، والاكتفاء بالهجوم الصاروخي على قاعدة حقل العمر النفطي في سورية، التي تتمركز داخلها قوات التحالف الدولي، الاثنين الماضي، والذي نفذته فصائل عراقية مسلحة تنشط هناك، انطلاقاً من مناطق انتشارها في أطراف دير الزور. وأوضح أن اجتماعاً جمع رئيس «هيئة الحشد الشعبي» فالح الفياض ونائب رئيس أركان «الحشد» عبد العزيز المحمداوي، الملقب بأبو فدك، وزعيم تحالف «الفتح» هادي العامري، مع الكاظمي، الثلاثاء الماضي، لم يتوصل لأي ضمانات أو تفاهمات بشأن التهدئة التي يطلبها رئيس الحكومة. وأشار القيادي إلى أن «العامري طالب، خلال الاجتماع، بتقديم شيء ملموس حيال ملف القوات الأميركية لقاء التهدئة وإقناع الفصائل بعدم الرد، وأبرزها أن يطالب بشكل رسمي خروج القوات الأجنبية من العراق، وهو ما يرفضه الكاظمي، معللاً ذلك بمخاطر أمنية وخسائر سياسية واقتصادية كبيرة ستيركها القرار على العراق». وأضاف أن «الكاظمي أبلغ المجتمعين معه، أن أي رد يوقع خسائر أميركية بالأرواح، سيدفع لرد آخر، قد يفتح باب مواجهة جديدة، وقد يقود أيضاً لتحرك في مجلس الأمن الدولي».

ورجح القيادي عودة زعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني للعراق مرة أخرى لبحث الأزمة، وقد يكون ذلك بناء على طلب من رئيس الوزراء نفسه بحثاً عن تهدئة.

وحول هذه المعلومات، قال القيادي في تحالف «الفتح»، الجناح السياسي لفصائل «الحشد» أبو ميثاق المسراي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن الهجوم الأميركي الأخير «نسف كل مساعي التهدئة، وباتت جهود التهدئة صعبة للغاية والأجواء متوترة»، مضيفاً أن «فصائل المقاومة باتت لها شرعية جديدة للرد، والعمل على إخراج القوات الأجنبية بكل الطرق المتاحة لها». وتابع «حالياً لا توجد تهدئة وكل الوساطات مرفوضة، بين الفصائل والجانب الأميركي. ولهذا كل الخيارات مفتوحة، وكل السيناريوهات واردة ومتوقعة لرد الفصائل على القصف الأميركي الأخير ضد

ضبط متفجرات في نينوى

أكدت خلية الإعلام الأمني العراقية، أمس الخميس، مداهمة مخبأ للعبوات الناسفة كانت مخصصة لاستهداف ابراج نقل الكهرباء في محافظة نينوى شمالي البلاد، بالتزامن مع استمرار الهجمات التي طاولت خطوط نقل الطاقة الكهربائية في العراق. وقالت الخلية في بيان إن قوة أمنية حصلت على معلومات استخبارية دقيقة بوجود مخبأ للعبوات الناسفة يعود لمجموعة إرهابية تخطط لاستهداف ابراج نقل الطاقة الكهربائية في نينوى، مشيرة إلى انه تم التحرك الفوري باتجاه المخبأ الواقع في قرية عين ايوب التابعة لمدينة مخمور في نينوى، وتم ضبط المتفجرات.

تمسك بانتخابات حرة... والحرب على «داعش»
الكاظمي يدعو لتجنيب العراق الصراعات

بغداد ـ **اكثم سيف الدين**

اعتبر رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، أن «انتصار» القوات العراقية على تنظيم «داعش» يدفع بغداد إلى إيجاد آليات زمنية وفنية لسحب القوات القتالية للتحالف الدولي منها، مشيراً إلى التزامه بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في بلاده.

وأكد الكاظمي، خلال اجتماعه بالممثلين الدائمين لحلف شمال الأطلسي في بروكسل، أمس الخميس، نجاح بلاده في تفكيك شبكات تنظيم «داعش». وقال إن «العراق يقدّر التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء فيها، من أجل دعم إعادة بناء مؤسساتنا العسكرية وتعزيز قدرات قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية في مواجهة الإرهاب».

وأضاف: «لقد كان العراق ولا يزال الخط الأول في الحرب ضد تنظيم داعش، وقد أكسبت هذه الحرب، بغض النظر عن ضراوتها، قواتنا الأمنية خبرة لا يستهان بها على المستويين الإقليمي والدولي».

دعا الكاظمي إلى عدم شن أي عدوان عابر للحدود

ورغم التحديات الأمنية الضخمة، تمكنت قواتنا خلال فترات ما بعد دحر معاقل التنظيم من توجيه ضربات قاصمة وموجعة لحواضنه وملاذاته الآمنة، ونجحنا في تفكيك شبكاته وخلاياه النائمة المنتشرة في مناطق مختلفة من البلاد».

وتابع: «ما أحرزناه من تقدم على الصعيد الأمني، يدفعنا من خلال الحوار الاستراتيجي الذي بدأناه في 2020 مع التحالف الدولي إلى إيجاد آليات زمنية وفنية لسحب القوات القتالية للتحالف، واستمرار التعاون في كل المجالات، خصوصاً التسليح والتأهيل والتدريب والدعم الاستخباري».

وقال العراق بقدر التعاون مع منظمة حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء فيها، من أجل دعم إعادة بناء مؤسساتنا العسكرية وتعزيز قدرات قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية في مواجهة الإرهاب».

وأضاف: «نبذل كل الجهود لضمان الأمن الانتخابي، عبر خطط عسكرية وأمنية نعد لها منذ أشهر، وعبر تدريبات وممارسات تقوم بها المؤسسات الأمنية استعداداً ليوم الانتخابات، الهدف منها حماية المقترعين والمراقبين الدوليين والصحافيين».

وأكد رئيس الحكومة أن «الانتصار» على تنظيم «داعش» لا يعني انتهاء الإرهاب، مشيراً إلى أن «الإرهاب يتغير ويتبدل، ويتكيف مع الظروف، ويحاول استغلال أي ثغرة أو فراغ أمني أو سياسي، وهو ما يتطلب منا جميعاً أن نكون على أهبة الاستعداد، وأن نعمل على سد أي ثغرة قد يستغلها الإرهاب».

وشدد على أن «العراق لا يريد أن يكون ساحة للصراعات الإقليمية من جهة أو الدولية من جهة أخرى»، مؤكداً أن «أمن العراق واستقراره يتأثران بأمن المنطقة، كما أن أمن المنطقة لا يتحقق إلا بالالتزام بالقرارات الدولية التي تدعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالشرعية الدولية واحترام حقوق الإنسان وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، وتجنب شن أي عدوان عابر للحدود لأية دولة ذات استقلال وسيادة».

وقال الكاظمي: «أود أن أشير بوضوح إلى التعهد الذي قطعته بإجراء الانتخابات التشريعية (المقررة في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل) ونؤكد التزامنا، وعبر نقاشات مع جميع القوى السياسية والقوى الشعبية، بضرورة ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وعادلة».

وأضاف: «نبذل كل الجهود لضمان الأمن الانتخابي، عبر خطط عسكرية وأمنية نعد لها منذ أشهر، وعبر تدريبات وممارسات تقوم بها المؤسسات الأمنية استعداداً ليوم الانتخابات، الهدف منها حماية المقترعين والمراقبين الدوليين والصحافيين».

وإحدى الفصائل الموالية لطهران، كمال الحساوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «جميع فصائل المقاومة الإسلامية رفضت المساعي التي تحركت لإيجاد هدنة جديدة مع الأميركيين، وحالياً نحن بصدد الرد على الهجوم» الأميركي. واعتبر أن الفصائل المسلحة «أعطت فرصا كبيرة للحكومة العراقية من أجل إخراج القوات الأجنبية وفق الطرق الدبلوماسية والسياسية، لكنها بصراحة أخفقت بهذا الملف. وهذا الإخفاق ربما يكون متعمداً بهدف بقاء القوات الأميركية المحتلة في العراق، بل وتعزيز هذا التواجد بعناوين وحجج جديدة». وأضاف «سيكون لنا رد نوعي على العدوان الأميركي، وهذه الفصائل هي من ستحدد زمان ومكان هذا الرد، وكل الخيارات مفتوحة ومتاحة أمام المقاومة العراقية. كما أن الفصائل العراقية جاهزة ومستعدة لكل السيناريوهات».

«كتائب حزب الله»، التي تعتبر من أبرز الفصائل المسلحة المدعومة من إيران، هددت بدورها، أمس الخميس، من أن ما وصفتها بـ«المرحلة القادمة ستكون شرسة على القوات الأميركية في العراق». واعتبر المتحدث باسم «الكتائب» محمد محي، في بيان، أن «على القوات الأميركية أن تخرج فوراً من العراق، وإلا سيكون الرد قاسياً جداً هذه المرة، والشعب العراقي يرفض وجودهم داخل العراق».

ووفقاً لبيان أصدرته وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، الإثنين الماضي، فإن طائرات من طراز «أف 15» و«أف 16» نفّذت «ضربات جوية ضرورية ومدروسة، ضد فصائل مسلحة مدعومة من إيران في العراق وسورية». وتحدّث البيان عن أن الهجمات كانت بإذن من الرئيس الأميركي جو بايدن، في أعقاب الهجمات على المصالح الأميركية في العراق، مضيفاً أن الضربات استهدفت «منشآت تشغيلية ومستودعات للأسلحة في موقعين في سورية وموقع في العراق».

وأصدرت ما تُعرف بـ«تنسيقية المقاومة العراقية»، التي تضم عدة فصائل مسلحة مدعومة من إيران، أبرزها «كتائب حزب الله»، و«كتائب سيد الشهداء» و«عصائب أهل الحق» و«النجباء» و«البدلاء» وفصائل أخرى، بياناً مشتركاً بعد ساعات من الهجوم الأميركي، توعدت فيه بالرد بشكل سريع، فيما دانت الحكومة العراقية، بعد اجتماع طارئ برئاسة الكاظمي، الغارات الأميركية، معلنة، في بيان، أن «العراق يجدد رفضه أن يكون ساحة لتصفية الحسابات». يُذكر أن قوات التحالف الدولي، والمصالح الأجنبية، وخصوصاً الأميركية في العراق، تعرضت خلال الفترة الماضية لهجمات متكررة بصواريخ الكاتيوشا والطائرات المسيّرة. وعلى الرغم من عدم إعلان السلطات العراقية هوية الجهات التي تنفذ الهجمات، إلا أن واشنطن تتهم مليشيات مقربة من إيران بالوقوف وراء استهداف قواتها في العراق.

«حماس» تتمسك بلائحة أسماء الأسرى
صفقة التبادل بيد الكابينت الإسرائيلي

رمى الوفد الامني الإسرائيلي في القاهرة على كرة الموافقة على شروط حركة «حماس» بشأن صفقة تبادل الأسرى على «الكابينت»

القاهرة، القدس المحتلة
العربي الجديد

غادر وفد إسرائيلي أمني القاهرة، أمس الأول الأربعاء، بعد جولة مارائثونية من المفاوضات غير المباشرة، مع وفد ذي طابع عسكري من حركة «حماس» الفلسطينية، برعاية المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية.

وبحسب مصادر مصرية خاصة مطلعة على الوساطة المصرية، تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإنّ الوفد الإسرائيلي غادر القاهرة لعرض مخرجات الاجتماعات على قادة الحكومة والأجهزة المعنية الإسرائيلية، مضيفة أنّ رئيس الوفد نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، نمرود بن شفير، ابلغ المسؤولين في جهاز المخابرات العامة بأنّ الموافقة على ما أبداه وفد «حماس» لإتمام صفقة تبادل الأسرى تستوجب موافقة الكابينت (المجلس الوزاري المصغر).

وكشفت المصادر أنّ نقطة الخلاف الرئيسية بين الوفدين الإسرائيلي وحركة «حماس» تكمن في كشف أسماء الأسرى الذين تصفهم سلطات الاحتلال بـ«الأمنيين»، في إشارة إلى المتهمين بعمليات قتل خلالها جنود ومستوطنون، بالإضافة إلى القيادي في حركة «فتح» وعضو لجنتها المركزية، الأسير مروان البرغوثي، والأمين العام لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أحمد سعدات.

وبحسب المصادر، فإنّ الوفد الإسرائيلي طالب «حماس» بتقديم تنازلات بشأن تلك الأسماء التي يعدها الاحتلال تهديداً مباشراً لأمن القومي الإسرائيلي، وهو ما رفضه وفد الحركة، الذي أكد أنّ «حماس» نفذت مطالب إسرائيلية تقلت عبر مصر بشأن الصفقة، في إشارة للتسجيل الصوتي لأحد الجنود الأسرى لدى الحركة الذي بثته قناة «الجزيرة»، وأبدت حسن نواياها، على عكس ما يروج الجانب الإسرائيلي بتعنّتها. وشددت المصادر على أنّ الدعم الكبير الذي يحظى به المسؤولون المباشرون في جهاز المخابرات العامة من القيادة السياسية بشأن إتمام الصفقة، هو العامل الرئيسي الذي ينبئ بإتمام تلك الصفقة، أملاً في الوصول إلى اتفاق شامل لتهدئة طويلة المدى، في وقت تلعب فيه أميركا وأطراف أوروبية، بالإضافة إلى قطر، أدواراً من أجل الوصول إلى تلك اللحظة. وقالت المصادر إنّ الجهود المصرية بشأن الوساطة على مستوى الأوضاع اليومية في قطاع غزة «تسير بشكل جيد، خاصة بعدما تمكّنت القاهرة من التوصل إلى اتفاق نزع فتيل الأزمة الأخيرة، بعد سماح سلطات الاحتلال بإدخال الوقود عبر معبر كرم أبو سالم، وكذلك فتح بحر غزة أمام الصيادين، في حين اقنعت القاهرة فصائل المقاومة بوقف إطلاق البالونات الحارقة من القطاع».

وبحسب مصادر، فإن وفد «حماس»، الذي يقوده مروان عيسى، سيبقى في القاهرة لعدة أيام، لإنهاء المشاورات مع الجانب المصري بشأن أمور متعلقة بالتنسيق الأمني بين الجانبين على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، وكذا بحث أمور متعلقة بملف إعادة الإعمار وتأمين الفرق الهندسية والمعدات المصرية في القطاع، وذلك في الوقت الذي تقوم فيه شركة «أبناء سيناء»، التابعة لجهاز المخابرات العامة، بتنفيذ عمليات رفع ركام المباني التي دمرها الاحتلال في غزة خلال العدوان الأخير. وتوقعت المصادر قبول الجانب الإسرائيلي بمطالب «حماس» في نهاية المطاف، مشيرة إلى أنّ الحكومة الإسرائيلية تميل إلى إتمام الصفقة، ولكن الأمر داخل الحكومة والأجهزة الإسرائيلية مختلف على شكل إخراج تلك الصفقة بالطريقة التي لا تبدو فيها «حماس» منتصرة.

وبحسب المصادر، فقد أكد وفد «حماس»، الموجود في القاهرة، عدم تقديم الحركة أي تنازلات جديدة بشأن الصفقة، مشيرة إلى أنّ الوفد أبلغ الجانب المصري باستعداده للتجاوب مع الدور المصري

أكد وفد «حماس» في القاهرة عدم تقديم اي تنازلات

في ما يخص باقي الملفات بشكل أكثر سهولة وتجاوباً، مشددة على أنّ ملف الأسرى له حساسية شديدة داخل الحركة، نظراً لاتصاله المباشر بقيادات «كتائب القسام». وأوضحت المصادر أنّ ما يزيد صعوبة الصفقة هذه المرة، على عكس صفقة إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط، هو أنّ نسبة كبيرة من المفرج عنهم سابقاً باتت تمثل القيادة الفعلية للحركة، وعلى رأسهم رئيس الحركة في غزة، يحيى السنوار.

وذكر موقع «والاه»، أمس الخميس، أن الحكومة الإسرائيلية ستتخذ خلال الأسابيع القادمة قراراً حاسماً بشأن شرط «حماس»، المتمثل في الإصرار على وجوب إطلاق سراح أسرى فلسطينيين مدانين بقتل مستوطنين وجنود الاحتلال، مقابل حلّ قضية الأسرى الإسرائيليين لدى الحركة. وبحسب الموقع، فإنّ المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن سيعقد اجتماعاً خاصاً للحسم بين خيارين لا ثالث لهما، إما الموافقة على طلب «حماس» الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين الذين تحددهم، أو العودة إلى سياسة الحكومات السابقة التي ربطت بين مشاريع إعادة الإعمار في غزة وإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين لدى «حماس». ونقل «والاه» عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إنه في الوقت الذي أكد ممثلو إسرائيل في القاهرة وجوب أن يستند اتفاق التهدئة طويل الأمد إلى ركيزتين أساسيتين، وهما السماح بمشاريع إعادة الإعمار في القطاع مقابل إنهاء مشكلة الإسرائيليين لدى «حماس»، فإن الحركة، في المقابل، أوضحت أنها تصرّ على أن حلّ مشكلة الأسرى لديها يتسنّى فقط عبر صفقة تبادل أسرى تكون تل أبيب مستعدة في إطارها لإطلاق سراح أسرى فلسطينيين أدينوا بقتل جنود ومستوطنين.

من ناحية ثانية، ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية «كان» أنه على الرغم من فشل المحادثات غير المباشرة مع «حماس» في التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاق التهدئة طويلة الأمد، إلا أن أعضاء الوفد الأمني الإسرائيلين عادوا إلى تل أبيب متفائلين بإمكانية التوصل إلى الاتفاق في المستقبل. وقال المراسل العسكري للقناة، روعي شارون، إن مصدر التفاؤل الإسرائيلي يتمثل في الرهان على الدور المصري في الضغط على حركة «حماس» ودفعها إلى إبداء مرونة.

إخطارات بالهدم واعتقالات في الضفة

رام الله ـ **محمود السعدي**
صالح النعامي

اقتحمت قوات الاحتلال مناطق عديدة من الضفة (مصطفى الخروف/الأناضول)

بات المستوطنون يستخدمون، تحت نظر جنود الاحتلال الإسرائيلي، الكلاب على نطاق واسع، في إطار عدوانهم المستمر على الفلسطينيين، فيما أخطرت قوات الاحتلال بهدم 27 منزلاً في الضفة الغربية، بالتزامن مع تنفيذ عمليات اعتقال في الضفة.

وأعلنت منظمة «كيرم نفوت» الإسرائيلية، التي تُعنى بمراقبة ممارسات المستوطنين الهادفة إلى السيطرة على الأراضي الفلسطينية، أمس الخميس، أن استخدام الكلاب بات أحد الوسائل التي يوظفها المستوطنون في ردع الفلسطينيين عن فلاحة أرضهم في أرجاء الضفة الغربية، من أجل التمهيد لسيطرتهم عليها.

وفي سلسلة تغريدات على حسابها على «تويتر»، أوضحت المنظمة أن المستوطنين وقوات جيش الاحتلال يستخدمون الكلاب في مواجهة الفلسطينيين «كسلاح قمع مثل أنظمة القمع العنصرية». ولفتت إلى أن المستوطنين يستخدمون الكلاب تحديداً في محيط النقاط الاستيطانية التي دشنت على الأراضي الفلسطينية الخاصة، بدون الحصول على إذن الحكومة والجيش الإسرائيليين، مشيرة إلى أن هجمات المستوطنين باستخدام الكلاب تتم في ظل تواجد جنود جيش الاحتلال.

وأبرزت المنظمة حقيقة أن إحدى المؤسسات التي يستخدمها المستوطنون في رعاية الكلاب، التي تستخدم في تنفيذ الاعتداءات والمتواجدة في مستوطنة «عوفرا» في محيط رام الله، تحصل على دعم مالي من وزارة الثقافة والرياضة الإسرائيلية بمئات الآلاف من الشواكل الإسرائيلية سنوياً.

في هذه الأثناء، أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، بهدم 27 منزلاً في الضفة الغربية، بينها 25 منزلاً في قرية الساوية جنوبي نابلس، بالتزامن مع تنفيذ عمليات اعتقال تخللتها اقتحامات لمناطق متفرقة من الضفة. وقال مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية، غسان دغلس، لـ«العربي الجديد»، إنّ «قوات الاحتلال أخطرت، أمس الأول، بهدم 25 منزلاً في المنطقة الغربية من قرية الساوية، بعضها لا يزال قيد البناء، بحجة وقوعها في منطقة مصنفة (ج)، رغم أن المنطقة لا توجد بالقرب منها مستوطنات، ومنزلان من تلك المنازل مصنفة (ب) وفق اتفاق أوسلو». وأشار إلى أنّ الإخطارات تتم بطريقة عشوائية، في سياق عمل المخابرات الإسرائيلية الجديدة لمراقبة البناء في المناطق المصنفة «ج»، حيث يسعى الاحتلال إلى تطبيق السيادة على الضفة الغربية. ولفت إلى أن هناك جهوداً قانونية حالية من خلال الجهات المختصة لمنع هدم تلك المنازل.

كذلك، أخطرت سلطات الاحتلال، الأربعاء الماضي، أصحاب منزلين قيد الإنشاء بوقف البناء في قرية كيسان، شرقي بيت لحم، جنوبي الضفة، بحجة البناء بدون ترخيص، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، عن رئيس مجلس قروي كيسان، أحمد غزال.

إلى ذلك، قال «نادي الأسير» الفلسطيني، في بيان، إنّ قوات الاحتلال الإسرائيلي اعادت، فجر أمس، اعتقال النائب المقدسي محمد أبو طير (71 عاماً)، بعد عدة أشهر من الإفراج عنه. وذكر أنّ أبو طير واجه عمليات الاعتقال منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وتجاوزت سنوات اعتقاله الـ37 عاماً، بين أحكام واعتقال إداري. ولفت «نادي الأسير» إلى أنّ أبو طير خضع قبل نحو شهر لعملية جراحية في إحدى ساقيه، ولا يزال بحاجة إلى متابعة صحية حثيثة. وبيّن أنّ «جل اعتقالاته منذ أن انُتخب نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، كانت إدارية». يذكر أن سلطات الاحتلال تواصل اعتقال 13 نائباً، بينهم خالدة جرار.

كما اعتقلت قوات الاحتلال، الفلسطينيين عز الدين أبو ناعسة ومصطفى البدوي ونجله رامي، بعد دهم منازلهم في مدينة جنين، شمالي الضفة، وفق ما أفاد به مدير «نادي الأسير» الفلسطيني في جنين، منتصر سمور، في حديث لـ«العربي الجديد»، مشيراً إلى أن مجموع الاعتقالات في محافظة جنين، خلال الشهر الماضي، بلغ 45 معتقلاً. وكانت شرطة الاحتلال الإسرائيلي قد اعتقلت، مساء أمس الأول، فلسطينيين اثنين من جنين خلال وجودهما في مكان عملهما بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948. في هذه الأثناء، أفادت مصادر محلية بأنّ فلسطينيين أطلقوا النار باتجاه قوات الاحتلال التي اقتحمت مدينة جنين. واعتقلت قوات الاحتلال 7 فلسطينيين من مخيم العروب، شمالي الخليل، بينهم قاصران، بالإضافة إلى فلسطيني من قرية قوصين غربي نابلس، وآخر من قرية روجيب، جنوبي نابلس، أثناء مروره على حاجز «بتسهار» العسكري.

على صعيد متصل، اقتحم عشرات المستوطنين، اليوم الخميس، باحات المسجد الأقصى، بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي، من جهة باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته.

وذكر موقع «عرب 48»، أن عناصر من جيش الاحتلال الإسرائيلي، اعتقلوا شاباً من النقب، بزعم طعنه جندية، واختطاف السلاح الذي كانت تحمله، في محطة للباصات قرب قاعدة للجيش في منطقة غور الأردن. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن إصابة الجندية تراوحت بين الطفيفة والمتوسطة، مشيرة إلى أن «قوات الجيش، ألقت القبض على المشتبه به، واسترجعت السلاح».

شرق غرب

الأردن: رفض استدعاء امراء للشهادة

قررت محكمة أمن الدولة الأردنية، أمس الخميس، عدم قبول لائحة الشهود الذين طلبتهم هيئة الدفاع في الجلسات السابقة في القضية المعروفة إعلامياً بـ«قضية الأمير حمزة» أو «قضية الفتنة»، والتي يُحاكم بها المتهمان الشريف حسن بن زيد، والرئيس الأسبق للديوان الملكي باسم عوض الله. وكان المحامي محمد العفيف، وكيل عوض الله، قد قال في تصريحات أول من أمس إن هيئة الدفاع طلبت من المحكمة حضور 27 شخصاً بينهم 3 أمراء وهم حمزة وعلي وهاشم (الإخوة غير الأشقاء للملك عبد الله الثاني) للإدلاء بشهاداتهم في القضية.

(العربي الجديد)

الصفدي: ترحيل سكان الشيخ جراح جريمة حرب

قال نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الأردني، أيمن الصفدي (الصورة)، أمس الخميس، إن موقف الأردن من حي الشيخ جراح هو «احترام حق أهالي الحي في بيوتهم لأننا نعتبر ترحيلهم وتهجيرهم إن تم سيكون جريمة حرب وفق القانون الدولي». وأكد الصفدي، في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الخارجية الكندي مارك غارنو، عقب لقاء في العاصمة الأردنية عمان، على ضرورة «التركيز على إعادة الإعمار في غزة».

(العربي الجديد)

عائلة بنات تطالب السلطة بالإقرار بجريمتها

طالبت عائلة المعارض الفلسطيني نزار بنات، خلال استقبالها أمس الخميس لوفد من الاتحاد الأوروبي، بـ«اعتراف ر

عادت روسيا للحديث عن المنطقة منزوعة السلاح بمحافظة إدلب على الرغم من أن النظام السوري قضم مناطق واسعة منها بدعم موسكو، وهو ما يبدو أنه أقرب لابتزاز جديد بهدف تحقيق مكاسب ميدانية مقابل تمرير آلية إدخال المساعدات عبر الحدود

ابتزاز روسي في إدلب

إحياء مقترح «المنطقة منزوعة السلاح» مقابل تمرير المساعدات

عماد كركص

أحدثت الترجمة غير الدقيقة لكلام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمره الصحافي أول من أمس الأربعاء، مع نظيره التركي مولود جاووش أوغلو، لغطاً كبيراً لجهة الاعتقاد بتوصل الطرفين لاتفاق جديد في إدلب، شمال غرب سورية، يقضي بإنشاء منطقة منزوعة السلاح. ووقع الكثير من وسائل الإعلام المحلية السورية، لا سيما المعارضة منها، ووسائل إعلام عربية بهذا الملف، إذ إنّ الحديث لم يكن في سياق الإعلان عن اتفاق جديد بالمطلق، وإنما مراجعة اتفاق سابق، يتضمن منطقة منزوعة السلاح في جزء من المحافظة. وحسمت الخارجية الروسية الجدل، بإصدارها بياناً يتضمن التفاصيل التي تطرق لها وزيرا الخارجية التركي والروسي في مؤتمرهما الصحافي الذي أعقب اجتماعاً بينهما في مدينة أنطاليا التركية، كان بمثابة جلسة تفاوض، شملت قضايا ثنائية وإقليمية بين البلدين، منها الوضع في سورية وأذربيجان وليبيا، مع احتلال الملف السوري أولوية على الطاولة.

ونقلت الخارجية الروسية في بيان عن لافروف خلال حديثه في المؤتمر، قوله: «تحدثنا عن الأوضاع في شمال شرق سورية وفي محافظة إدلب، بما في ذلك مهام تنفيذ البروتوكول الإضافي الروسي التركي (اتفاق وقف إطلاق النار) المؤرخ في 5 مارس/آذار 2020، لمذكرة إنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب في 17 سبتمبر/أيلول 2018 (اتفاق سوتشي)».

وعلى الرغم من أنّ هذا التصريح يثبت عدم التوصل لاتفاقات جديدة في إدلب، وأن الحديث تمحور حول اتفاقات سابقة، إلا أنّ عدم الوضوح لا يزال يشمل هذه الجزئية خلال حديث لافروف عن الشأن السوري، وتحديداً الوضع في إدلب خلال المؤتمر، إذ إن اتفاق سوتشي بين كل من الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان حول إدلب في سبتمبر 2018، وكذلك بروتوكول وقف إطلاق النار المبرم بين روسيا وتركيا في مارس 2020 والملحق باتفاق سوتشي، والذي أوقف العمليات العسكرية في المحافظة بين المعارضة والجيش التركي من جهة، والنظام والمليشيات المدعومة من إيران وروسيا من جهة أخرى، يتضمن كل واحد منهما اتفاقاً مختلف من حيث جغرافية المنطقة منزوعة السلاح.

فالاتفاق الأول، المعروف بـ«اتفاق سوتشي» بين بوتين وأردوغان، تضمن تثبيت حدود «منطقة خفض التصعيد الرابعة» (إدلب وما حولها)، التي تم إقرارها أساساً في الجولة الرابعة من مسار أستانة في مايو/أيار من العام 2017. وقضى اتفاق سوتشي حينها بـ«إقامة منطقة منزوعة السلاح بعرض يتراوح ما بين 15 إلى 20 كيلومتراً على طول خط التماس، ابتداء من 15 أكتوبر/تشرين الأول 2018»، ما يعني إنشاء حزام حول تلك المنطقة من دون انتشار عسكري من المعارضة والنظام. لكن الاختلاف على تفسير هذا البند في الاتفاقية حال دون تطبيقه، إذ أصرت المعارضة على أن الاتفاق يقضي فقط بسحب السلاح الثقيل من داخل هذا الحزام، وبقاء الانتشار بالأسلحة المتوسطة والخفيفة. وعلى الرغم من أن المعارضة بدأت بسحب السلاح في أكتوبر، من هذا الحزام، وشارفت على الانتهاء من العملية حينها بإشراف ومتابعة من الجانب التركي، إلا أنّ عدم التزام النظام بسحب المظاهر العسكرية من الحزام أفشل الاتفاق لجهة العمليات العسكرية، والتي ضرب بموجبها النظام وحليفه الروسي إلى جانب المليشيات المدعومة من إيران، الاتفاق بعرض الحائط، وقضموا أجزاء واسعة من كامل المنطقة الواقعة ضمن الحدود الجغرافية لاتفاق سوتشي، والتي تشمل محافظة إدلب بالكامل، وأجزاء من أرياف حلب الغربية والجنوبية وحماة الشمالية والغربية واللاذقية الشرقي. إذ شنّ النظام بدعم جوي روسي، عمليات على مراحل خسرت بموجبها المعارضة أجزاء من جنوب وشرق إدلب، بالإضافة لأجزاء من ريفي حلب الغربي والجنوبي وريف حماة الشمالي، لتتوقف تلك العمليات باتفاق وقف إطلاق النار في مارس من العام الماضي.

وهذا هو الاتفاق الثاني، الذي جاء بعد التدخل المباشر للجيش التركي إلى جانب المعارضة ضد قوات النظام، إذ سعت روسيا لإنهاء العمليات، تفادياً لمزيد من الخسائر لقوات النظام، وتم التوصل إلى اتفاق، غدَ بروتوكولاً ملحقاً باتفاق سوتشي في موسكو بين الرئيسين بوتين وأردوغان، وتضمن البروتوكول ثلاثة بنود: الأول، وقف إطلاق النار، والثاني، إنشاء ممر آمن على طول طريق حلب الأذقية الدولي المعروف بطريق «أم 4»، بجزئه الممر من إدلب، بعمق 6 كيلو مترات من شماله، ومثلها من جنوبه، على أن يكون هذا الممر منزوع السلاح. أما البند الثالث، فيتعلّق بتسيير دوريات مشتركة بين الجيشين الروسي والتركي تمهيداً لفتح الطريق «أم 4» أمام الحركة الطبيعية والتجارية. وسارت الدوريات المشتركة على الطريق بشكل منتظم، لكن من دون إنشاء هذا الممر الآمن. وحينها، تسرّبت معلومات عن أنّ الأتراك يريدون حل مشكلة السيطرة على طريق حلب دمشق الدولي المعروف بطريق «أم 5»، والذي استولى النظام والروس على كامل جزئه الممر من إدلب ومنطقة «خفض التصعيد» خلال العمليات، ومن ثم حل مشكلة الطريق «أم 4»، ما أحدث خلافات بين الروس والأتراك، أدت إلى توقف الدوريات المشتركة على الطريق الأخير مع نهاية صيف العام الماضي.

والآن، لماذا يذكّر لافروف بهذه المنطقة، على الرغم من أنّ منطقة خفض التصعيد لم يعد لها وجود فعلي كمنطقة تماس واشتباك بين المعارضة والنظام بعد أن ابتلعها الأخير والروس في العمليات السابقة، فيما تبقت المعارضة ضمن قوات الفصائل الثورية بتطبيق اتفاق مارس 2020، وبأنّ الطريق أم 4 غير آمن بسبب تعرض عدد من الدوريات لكمائن. لكن بالتحري والتدقيق، يتبيّن أنّ روسيا واضح المعالم؟ ربما يفسّر ويرتبط بذلك تصعيد الروس والنظام في إدلب خلال الأيام الماضية، إذ تحاول موسكو استغلال الحاجة لعدم الاعتراض على تمديد آلية إدخال المساعدات الأممية عبر الحدود إلى سورية (عبر معبر باب الهوى مع تركيا كما تريد مختلف القوى الدولية)، بتحقيق مكاسب ميدانية وعسكرية على الأرض، وهي لا تزال والنظام، يريدان الوصول إلى الطريق الدولي «أم 4» بهدف فتحه أمام الحركة التجارية لتخفيف الأعباء الاقتصادية على النظام، الذي يعيش في أزمة مالية خانقة نتيجة العقوبات الغربية. واختار روسيا التصعيد قبل لقاء جاووش أغلو بلافروف، ربما لإحداث تحريك للمياه الراكدة في هذا البروتوكول وتحديداً في جزئية ممر منزوع السلاح على جانبي الطريق. وكانت «العربي الجديد» علمت قبل يومين، أن اتفاقاً لوقف التصعيد والرد المتبادل بين إدلب ومنطقة «خفض التصعيد» خلال الساعات الماضية، أصرا على قتال مسلحي الحركة». وأوضح أنّ مسلحي «طالبان» صادروا كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر من مقاتلي الحركة في غضون ذلك. عقدت قبائل إقليم بكتيا الجنوبي اجتماعاً كبيراً، أمس، أعلنت فيه مساندتها للجيش الأفغاني، وطالبت أطراف الحرب «بالركون إلى طاولة الحوار ونبذ العنف»، مؤكدةً أن «ما يجري في البلاد هو حرب بين الأفغان لا مبرر لها».

وبينما تستعر الحرب بين «طالبان» والحكومة الأفغانية، قال النائب الثاني للرئيس الأفغاني سرور دانش، خلال مشاركته في حفل بالعاصمة كابول، إن «الحرب التي تواصل حركة طالبان شنها في أفغانستان، محرمة في الإسلام». وأضاف دانش أنه «بات معروفاً الآن بوضوح من أين تتلقى طالبان الدعم والمكان الذي تعالج فيه جرحاها»، من دون توضيح. وأشار إلى أن الحركة «لم تلتزم بالاتفاق الذي وقعته مع الولايات المتحدة لخفض العنف، ولا تنتهج السلم السياسي، وهدفها الرئيسي هو الاستيلاء على الحكم باستخدام القوة».

اجتمع لافروف وجاووش اوغلو في انطاليا التركية الاربعاء (Getty)

توقعات بظهور توضيحات بشأن وضع إدلب في جولة أستانة

تناور روسيا لقضم مناطق جديدة من المعارضة السورية

رصد

رئيس جديد للسلطة القضائية الإيرانية
استئناف المحادثات النووية يحتاج وقتاً

يبدو أن استئناف المحادثات في فيينا بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني يتأخر وسط إجراءات متتالية لطهران

لا يزال موعد استئناف المحادثات حول الاتفاق النووي الإيراني في فيينا، غير معلوم، وسط حديث روسي عن أن أطراف هذه المحادثات تحتاج لمزيد من الوقت قبل عقد اجتماع جديد، بينما تواصل طهران فرض إجراءات متوالية في ما يتعلق ببرنامجها النووي، والتي كان آخرها تقييد دخول مفتشي الأمم المتحدة لمحطة تخصيب اليورانيوم في منشأة نطنز في أصفهان. يأتي ذلك بينما كان المرشد الأعلى علي خامنئي يعيّن رئيساً جديداً للسلطة القضائية هو غلام حسين محسني إجئي، خلفاً لإبراهيم رئيسي الذي سيتسلم منصب رئاسة الجمهورية مطلع أغسطس/آب المقبل. ونقلت وكالة «رويترز» أمس الخميس عن دبلوماسيين قولهم، إن إيران تقيّد وصول المفتشين النوويين التابعين للأمم المتحدة إلى منشآتها الرئيسية لتخصيب اليورانيوم في نطنز، متذرعة بمخاوف أمنية بعد ما قالت إنه هجوم شنته إسرائيل على الموقع في إبريل/نيسان الماضي. وذكر الدبلوماسيون أن الخلاف، الذي قال احد المسؤولين إنه مستمر منذ أسابيع، في طريقه للحل، لكنه أثار التوترات مع الغرب، مع تأجيل المحادثات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة بشأن إحياء الاتفاق النووي من دون تحديد موعد لاستئنافها.

وحول هذه المحادثات، قال المندوب الروسي الدائم إلى المنظمات الدولية في فيينا، ميخائيل أوليانوف، أمس الخميس، إنّ «بعض أطراف المحادثات في حاجة إلى مزيد من الوقت قبل استئناف المفاوضات في فيينا». وكتب أوليانوف على تويتر: «محادثات فيينا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) ستستأنف فور أن تكون كافة البلدان المشاركة مستعدة لما يفترض أن تكون المرحلة النهائية من المفاوضات». وتابع «هذا لم يحدث بعد. بعض المشاركين في حاجة لمزيد من الوقت. يبدو أننا لن نجتمع في فيينا قبل الأسبوع المقبل». ومحادثات فيينا التي بدأت في إبريل الماضي، متوقفة الآن وكان من المتوقع أن تستأنف في أوائل يوليو/تموز الحالي. وقال دبلوماسيون من الطرفين إن خلافات كبيرة ما زالت قائمة ويريد كل طرف أن يقدم الآخر تنازلات أكبر قبل استئناف المحادثات.

وقال مسؤول إيراني بارز، بحسب ما نقلت عنه وكالة «رويترز»: «بما أن الولايات المتحدة انسحبت من الاتفاق، نحتاج ضماناً بعدم تكرار ذلك. هذا أحد الخطوط الحمراء لدى إيران. نحن لم نترك الاتفاق، لذلك يتعيّن على واشنطن أن تقدم لنا ضمانات بأن ذلك لن يتكرر عندما تتغير الإدارة». وأضاف «لسنا في عجلة من أمرنا».

وتابع أن استئناف المحادثات الأسبوع المقبل يتوقف على واشنطن. وقال المقبل، بدوره، قال دبلوماسي غربي لـ«رويترز»، إنه ما زال من الممكن استئناف المحادثات الأسبوع المقبل.

في هذه الأثناء، عيّن المرشد الإيراني الأعلى، علي خامنئي، أمس الخميس، وزير الأمن السابق غلام حسين محسني إجئي، رئيساً للسلطة القضائية في إيران، خلفاً للرئيس المنتخب للجمهورية إبراهيم رئيسي، داعياً إياه لمكافحة الفساد «بحزم». ويحظى محسني إجئي المولود في العام 1956، بمسيرة طويلة في الجهاز القضائي، وتولى مناصب عدة من أبرزها مدعي عام إيران، ونائب رئيس السلطة في الأعوام السبعة الماضية. وفي رسالة نشرها الموقع الإلكتروني للمرشد الأعلى، توجّه خامنئي إلى محسني إجئي بالقول: «مع ما تملكونه من صلاحيات قانونية، والخبرة القيمة التي تتمتعون بها، إضافة إلى حيازتكم المعرفة العميقة والسوابق اللامعة في شؤون القضاء، أعتبكم رئيساً للسلطة القضائية». وإذ نوّه خامنئي بـ«السجل المشرّف» لرئيسي في السلطة القضائية التي تولى رئاستها منذ 2019، دعا خلفه إلى «الاهتمام الجدي بالمهمات الرئيسية للجهاز القضائي في الدستور، وأعني نشر العدالة، وإحياء الحق العام، وتوفير الحريات المشروعة، والإشراف على حُسن تطبيق القوانين، والوقاية من الجرائم، وأيضاً مكافحة الفساد بحزم».

ويرز اسم محسني إجئي إلى الرأي العام سنة 1998، حين كان القاضي المسؤول عن محاكمة المحافظ السابق لطهران، الإصلاحي غلام حسين كرباسجي، بتهم الفساد. وكان الأخير يعد من المقربين من الرئيس الإصلاحي السابق محمد خاتمي، وينسب إليه فضل كبير في تحديث العاصمة. بعد أعوام، عيّن محسني إجئي وزيراً للأمن (الاستخبارات) في الحكومة الأولى لمحمود أحمدي نجاد، وأعفي من منصبه بعد تباين في وجهات النظر مع الرئيس الشعبوي السابق.

وأورد موقع «ميزان أونلاين» الالكتروني بعضاً من المواقف السابقة لمحسني إجئي، وفيها يعتبر على سبيل المثال أنه «في ما يتعلق بمكافحة الفساد، يجب التحرك من دون تمييز ومن دون اعتبارات، وإلا لن يؤدي العمل إلى أي نتيجة». كما شدد على ضرورة التعامل «بكل حزم» مع الفاسدين «في النظام (السياسي للبلاد)، في السلطة القضائية والتنفيذية وغيرهما من الإدارات». ويشغل محسني إجئي أيضاً عضوية مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

شغل محسني إجئي منصب وزير الأمن في حكومة نجاد الأولى (عصا كناري/فرانس برس)

إيران قيدت دخول مفتشي الأمم المتحدة لمنشأة نطنز

من المستبعد إجراء جولة محادثات جديدة قبل الأسبوع المقبل

شرق غرب

شي: عهد التنمر على الصين ولّى

أشاد الرئيس الصيني شي جينبينغ، في خطاب، في الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، أمس الخميس، بمسار بلاده «الذي لا رجوع عنه» من مستعمرة مهانة إلى قوة عظمى، مؤكداً انتهاء «عهد التنمر» على بكين. وفي خطابه أمام الصورة العملاقة لماو تسي تونغ التي تطغى على ساحة تيانانمين، قال جينبينغ إن الحزب حقق «تجديداً وطنياً». وانتشل عشرات الملايين من الفقر و«غيّر مشهد التنمية العالمية». وتعهد بمواصلة بناء جيش «عالمي» للدفاع عن المصالح الوطنية.

(فرانس برس)

بيونغ يانغ ستعزز علاقاتها مع بكين

أعلن زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون (الصورة)، في رسالة وجهها إلى الرئيس الصيني شي جينبينغ، أمس الخميس، أنه سيضغط من أجل تعزيز العلاقات مع الصين، في الوقت الذي يعاني فيه لإخراج بلاده من أزمة عميقة مرتبطة بفيروس كورونا. وقال «افتراء القوى المعادية، والضغط الشامل على الحزب الشيوعي الصيني، ليس أكثر من محاولة أخيرة، ولا يمكنهم أبداً كبح التقدم المستمر للشعب الصيني».

(أسوشييتد برس)

قتلى بهجوم في الكونغو الديمقراطية

أعلن الجيش في الكونغو الديمقراطية، أمس الخميس، مقتل عشرات الأشخاص في مدينة بيني شرق البلاد، في هجوم نسب إلى «القوات الديمقراطية المتحالفة»، التي تتهمها أميركا بالارتباط بتنظيم «داعش». وقال الضابط أنطوني موالوشايي إن «هجوماً من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة أدى إلى خسارتنا عشرات المدنيين»، فيما أشارت وكالة «فرانس برس» إلى وجود 10 قتلى في مشرحة المستشفى.

(فرانس برس)

تدمير جسر لإيصال المساعدات إلى تيغراي

كشفت لجنة الإنقاذ الدولية، في بيان أمس الخميس، عن تدمير أحد الجسور، التي تشكل أهمية لنقل المواد الغذائية الضرورية التي تشتد الحاجة إليها في جزء كبير من إقليم تيغراي الإثيوبي. وأعلنت أن تدمير الجسر، الواقع فوق نهر تيكيزي، «يعني إعاقة جهود الإغاثة بشكل أكبر من ذي قبل». من جهتها، قالت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان، إن العمل جارٍ للتوصل إلى وقف إطلاق النار مع «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي»، لكنها أشارت إلى أنه يحتاج للتزام من جانب الطرفين.

(رويترز، أسوشييتد برس)

البحرية الأميركية توقف تطوير سلاح مستقبلي

أوقفت البحرية الأميركية تطوير سلاح مستقبلي قادر على إطلاق مقذوفات تصل إلى سبعة أضعاف سرعة الصوت باستخدام الكهرباء، فيما حولت وزارة الدفاع انتباهها إلى صواريخ تفوق سرعة الصوت لمواكبة الصين وروسيا. وقال ماثيو كاريس، المحلل الدفاعي في شركة «أفاسنت غروب»، وهي شركة استشارية، أمس الخميس، «إن فكرة المدفع الكهرومغناطيسي متوقفة في الوقت الحالي».

(أسوشييتد برس)

متابعة

«طالبان»: الرد خلال أيام على الورقة القطرية

الدوحة ـ أنور الخطيب
كابول ـ صبغة الله صابر

يتواصل الحراك على خط الأزمة الأفغانية لإنهاء الحرب الدائرة بين الحكومة وحركة «طالبان» التي تتعاظم خسائرها يوماً بعد آخر، وقد كشفت «طالبان»، أمس الأربعاء، لـ«العربي الجديد»، أنها تدرس عرضاً وساطة قطرية لإنهاء النزاع.

وأكد عضو المكتب السياسي لحركة «طالبان» محمد سهيل شاهين، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن الحركة تلقت عرضاً قطرياً للوساطة في النزاع الأفغاني، وأن هذا العرض قيد الدراسة من قبل الحركة، و«سنعلن موقفنا النهائي خلال أيام قليلة».

وكان المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري لمكافحة الإرهاب وشؤون الوساطة في تسوية المنازعات مطلق بن ماجد القحطاني قد أعلن في يونيو/حزيران الماضي، في مؤتمر بحثي عن «إرساء السلام في أفغانستان»، نظمه عبر الإنترنت مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، أن الجانب القطري «أعدّ ورقة عمل تتضمن 6 نقاط، جرى توزيعها على الأطراف المعنية، تتضمن الاتفاق على الوساطة، وكذلك على جدول أعمال، وأن يكون هناك إطار زمني للمفاوضات يجب أن ينتهي قبل 11 سبتمبر/أيلول المقبل»، وهو الموعد النهائي لانسحاب القوات الأميركية من أفغانستان. ونفى شاهين في معرض رده على أسئلة «العربي الجديد»، توقف المفاوضات الأفغانية ـ الأفغانية بين حركة «طالبان» ووفد الحكومة، وقال إنّ «هذه المفاوضات مستمرة، ولدينا اجتماعات منتظمة مع فريق المفاوضات من الطرف الآخر»، لكنه اعترف بأنّ «المفاوضات بطيئة وتريد تسريعها». وحول موقف «طالبان» من وقف إطلاق النار، قال «سنتفق على وقف إطلاق النار حالما نتفق مع فريق المفاوضات في الجانب الآخر على خريطة الطريق للمساعي، أي الحكومة الإسلامية المستقبلية كما نص عليه اتفاق الدوحة (المبرم بين واشنطن وطالبان في فبراير/شباط من العام الماضي)، ونحن نتبع تسلسل الاتفاق». ورفض شاهين تحميل حركة «طالبان» مسؤولية تصاعد العنف في البلاد، وقال إنها ملتزمة بنص اتفاق الدوحة، و«الطرف الآخر جاء للمفاوضات معنا بناء على هذا الاتفاق». واعتبر شاهين «تسريع انسحاب القوات الأجنبية، بما فيها القوات الأميركية من أفغانستان، بشرى سارة للشعب الأفغاني المسلم والمحب للحرية، وكان يفترض على جميع هذه القوات الانسحاب من بلادنا بحلول شهر مايو/أيار الماضي، حسب اتفاق الدوحة، لكن انسحابها حتى الآن بعد خطوة إيجابية».

في غضون ذلك، يصل مستشار الأمن القومي الأفغاني حمد الله محب إلى العاصمة الروسية موسكو، اليوم الجمعة، في زيارة رسمية يناقش خلالها الوضع في المنطقة وسبل التعاون بين الدولتين في شتى المجالات، وتحديداً في المجال الأمني. وقال المتحدث باسم مكتب مستشار الأمن القومي الأفغاني مولوي رحمت الله أندر، في بيان، إنّ «الزيارة تستغرق يومين، وهي مهمة نظراً للحالة الأمنية السائدة التي تشهدها أفغانستان».

يأتي ذلك بينما لا تزال المعارك مستعرة بين القوات الأمنية الأفغانية و«طالبان». وفي السياق، قالت وزارة الدفاع الأفغانية «قتلت في عملياتها خلال الساعات الماضية 258 عنصراً من طالبان، فضلاً عن إصابة 142 آخرين بجروح، كما دمرت كميات كبيرة من الأسلحة كانت بحوزة المسلحين». وأوضح البيان أنّ تلك العمليات نفذت في أقاليم: ننجرهار، وبكتيكا، ولوجر، وغزني، وميدان وردك، وقندهار، وهرات، وبلخ وجوزجان، وهلمند، وتخار، وبدخشان، وقندوز، وبغلان، وكابيسا. ولفت بيان وزارة الدفاع الأفغانية إلى أنّ «قوات الجيش أبطلت مفعول 16 عبوة ناسفة زرعها المسلحون في مختلف مناطق البلاد». من جهتها، تحدثت «طالبان» عن استسلام 116 من عناصر الأمن الأفغاني لها في مديرية تغاب بإقليم كابيسا المجاور للعاصمة كابول، بحسب ما أورد المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في تغريدة له عبر «تويتر». وأضاف مجاهد أن «عدداً من عناصر الأمن قتلوا وجرحوا، بعدما أصروا على قتال مسلحي الحركة» (لم يذكر العدد المقتلي والجرحى). وأوضح أنّ مسلحي «طالبان» صادروا كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر من مقاتلي الحركة في غضون ذلك. عقدت قبائل إقليم بكتيا الجنوبي اجتماعاً كبيراً، أمس، أعلنت فيه مساندتها للجيش الأفغاني، وطالبت أطراف الحرب «بالركون إلى طاولة الحوار ونبذ العنف»، مؤكدةً أن «ما يجري في البلاد هو حرب بين الأفغان لا مبرر لها».

وبينما تستعر الحرب بين «طالبان» والحكومة الأفغانية، قال النائب الثاني للرئيس الأفغاني سرور دانش، خلال مشاركته في حفل بالعاصمة كابول، إن «الحرب التي تواصل حركة طالبان شنها في أفغانستان، محرمة في الإسلام». وأضاف دانش أنه «بات معروفاً الآن بوضوح من أين تتلقى طالبان الدعم والمكان الذي تعالج فيه جرحاها»، من دون توضيح. وأشار إلى أن الحركة «لم تلتزم بالاتفاق الذي وقعته مع الولايات المتحدة لخفض العنف، ولا تنتهج الحل السياسي السلمي، وهدفها الرئيسي هو الاستيلاء على الحكم باستخدام القوة».

مستشار الأمن القومي الأفغاني يناقش التعاون الأمني في موسكو

تواصل المعارك بين القوات الحكومية و«طالبان» (مارکوس یام/Getty)

الحدث

الخلافات تمدد أعمال ملتقى جنيف الليبي

مددت الخلافات التي تفجرت بين أعضاء ملتقى الحوار الليبي أعمال هذا الملتقى إلى اليوم، الجمعة، بعدما كان مقرراً أن يتم البت في القاعدة الدستورية للانتخابات أمس

طرابلس ـ العربي الجديد

بينما كان الليبيون ينتظرون، أمس الخميس، ما ستتمخض عنه الجلسة التي كان يفترض أن تكون الأخيرة من أعمال ملتقى الحوار السياسي الليبي التي بدأت الإثنين الماضي في مدينة جنيف السويسرية، بشأن القاعدة الدستورية التي ستُجرى على أساسها الانتخابات المقررة في نهاية العام الحالي، أدت الخلافات التي تفجرت منذ أول من أمس، الأربعاء، بين أعضاء الملتقى، إلى تمديد الاجتماعات ليوم إضافي، بينما باشرت لجنة مصغرة تم تشكيلها من قبل أعضاء الملتقى أعمالها في محاولة لحل الخلافات.

وأعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيش، أمس، تمديد جلسات ملتقى الحوار السياسي ليوم آخر من أجل التفاوض بشأن القاعدة الدستورية، مشيراً إلى تأجيل هذه الانتخابات». وكانت مداولات ملتقى الحوار السياسي الليبي في جنيف قد شهدت، أول من أمس الأربعاء، خلافات كبيرة، غيّرت مسار أعمالها من مستوى النظر في القاعدة الدستورية للانتخابات إلى مستوى إعادة النظر في العملية الانتخابية برمتها. وأثار طرح البعثة الأممية، خلال جلسة الأربعاء الصباحية، عدداً من التصورات حول شكل المقترحات التي كان يفترض أن يتم التصويت عليها خلال جلسة أمس الخميس، جدلاً أدى إلى تهديد عدد من أعضاء الملتقى عن المنطقة الشرقية بالانسحاب، وتعطل انعقاد الجلسة المسائية الأربعاء.

وكشفت مصادر مقربة من الملتقى لـ«العربي الجديد»، أنّ سبب الخلاف هو أن أحد المقترحات التي طرحت، خلال جلسة الأربعاء الصباحية، كان يدعو إلى تأجيل موعد الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر المقبل. ويدعو المقترح لإعطاء وقت كاف للجهات ذات الاختصاص لإجراء إصلاحات وتعديلات على مقترح الدستور من أجل المصادر إلى أنّ المقترحات تجاوز عددها السبعة و«هي محل نظر وصياغة».

في سياق متصل، أكد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو في بيان، أمس، أن بلاده تشجع بقوة على التوصل لتوافق واسع في ليبيا يتيح إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

سبب الصدام هو مقترح يدعو إلى تأجيل موعد الانتخابات

الحالية وكافة الأجسام السياسية في إدارة أوضاع البلاد. وأجمعت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، على أنّ المقترح فجّر صداماً كبيراً وجدلاً واسعاً بين أعضاء الملتقى، خصوصاً ممثلي المنطقة الشرقية الرافضين أصلاً أن يكون الدستور أساساً للانتخابات، خصوصاً بعدما حظي هذا المقترح بدعم 22 عضواً داخل الملتقى.

وفيما برّرت البعثة عدم انعقاد الجلسة المسائية أول من أمس، بإصابة أحد الأعضاء بفيروس كورونا ما حتم إجراء فحص طبي كامل لأعضاء الملتقى، إلا أنّ عضو اللجنة القانونية للملتقى آمال بوقعيقيص، وهي واحدة من الأعضاء المنتمين إلى شرق ليبيا، أشارت إلى أنّ السبب الحقيقي وراء عدم انعقاد الجلسة هو «انسحاب الفريق البرقاوي مجتمعاً من ملتقى الحوار»، بحسب منشور على صفحتها في «فيسبوك».

وإذ أكدت المصادر أنّ موظفي البعثة الأممية نجحوا في إقناع المهددين بالانسحاب بالتراجع عن موقفهم، قالت إنّ البعثة «تعمل على إعادة النظر في بعض تفاصيل المقترح الجدلي فلا يمكنها تجاوزه كونه يحظى بدعم عدد لا بأس به من الأعضاء». وأشارت المصادر إلى أنّ المقترحات تجاوز عددها السبعة و«هي محل نظر وصياغة».

في سياق متصل، أكد وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو في بيان، أمس، أن بلاده تشجع بقوة على التوصل لتوافق واسع في ليبيا يتيح إجراء الانتخابات في موعدها المقرر.

قضية

بدأت الإمارات مرحلة جديدة من محاولاتها للسيطرة بشكل كامل على جزيرة سقطرى، عبر استهداف الهوية اليمنية، وتقديم بطاقة تعريف شخصية، تحت لافتة إنسانية، صادرة عنها، يحصل حاملها على امتيازات في الإمارات، كمقدمة لتعميمها على السكان

تغيير هوية سقطرى

محاولة إماراتية جديدة للسيطرة على الجزيرة

اسعد سليمان

تمضي الإمارات في مساعيها لبسط نفوذها وسيطرتها على جزيرة سقطرى اليمنية، الواقعة في قلب المحيط الهندي، والتي تعتبر أحد أهم أسباب الصراع بين الإمارات والحكومة اليمنية. وتركزت الخطوة الجديدة في إصدار بطاقة تعريف شخصية خاصة لسكان الجزيرة، تمهيداً على ما يبدو لاعتمادها بدلاً عن الهوية اليمنية داخل سقطرى، ما ولد استياء واسعاً في سقطرى وردود فعل بدأت تظهر منذ نحو 10 أيام على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً في ظل المخاوف من مخطط أبوظبي لمحاولة طمس تبعية أرخبيل سقطرى للجمهورية اليمنية. وأوضحت مصادر متعددة في جزيرة سقطرى، لـ«العربي الجديد»، أن الإمارات أصدرت بطاقات تعريف شخصية لعدد من أهالي سكان الأرخبيل اليمني خلال الفترة الماضية، وباتت تتعامل مع سكان الجزيرة وفقاً لهذه الهوية ولا تقبل بغيرها عندما يتطلب الأمر من الشخص إثبات هويته. وأشارت المصادر نفسها إلى أن هذه البطاقة أصبحت تمثل هوية يمكن الاعتماد عليها في زيارة الإمارات، وبحصل حاملها على امتيازات. ووفق المصادر السقطرية، وبينها مسؤول في السلطة المحلية، فإن البطاقات هذه تصرفها «مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية» الإماراتية، لكنها لم تضع أي إشارة أو دليل يشير إلى المؤسسة، وحتى أنها حصرت، في البداية، توزيعها على المقربين والموالين للإمارات، وتضعها تحت لافتة «الإنسانية». وأشارت إلى أنها تتهرب حالياً من الاعتراف بأنها تقف وراء إصدارها، وتوزيعها، على الرغم من أنها وزعت على مسؤولين وشخصيات لا يحتاجون أي مساعدات، إذ إن لديهم تجارة وأموالاً كثيرة. وكُتبت البطاقة باللغتين العربية على اليمين والإنكليزية على اليسار. وفي أعلى البطاقة من اليمين مكتوب أرخبيل سقطرى، وتحته مباشرة مسجل أنها بطاقة صحية وشؤون اجتماعية. وتكرر الأمر على جهة اليسار، إنما باللغة الإنكليزية، فيما كان يفترض أن يسجل مكان كل ذلك الجمهورية اليمنية، الخدمة المدنية، والسجل المدني، محافظة أرخبيل سقطرى على غرار بطاقات الهوية اليمنية المعتمدة رسمياً. ووضع على البطاقة، في أعلى الوسط شعار يظهر فيه شجرة «دم الأخوين» مزروعة فوق جزيرة في البحر، فيما كان يفترض أن يكون في الأسفل، في شقيها الأيمن والأيسر، اسم الشعار الموجود فيها هو التابع للجمهورية اليمنية المعروف بالطير اليماني. أما صورة الشخص، فقد طبعت على يمين البطاقة تحت أرخبيل سقطرى باللغة الإنكليزية، فيما كتب رقم البطاقة، والذي يبدو لافتاً للجميع، على يسار البطاقة، وهو مكون من 15 رقماً بالإنكليزي وتتطابق تركيبته مع بطاقات الهوية التي تصدرها الإمارات لمواطنيها وللمقيمين على أراضيها. ويعبأ عن طريقة كتابة الأرقام اليمنية في البطاقات الشخصية، فإنه يوجد عليها تاريخ انتهاء صلاحية، في 30 مايو/أيار 2023. وكتب في الأسفل في شقيها الأيمن والأيسر، اسم الشخص باللغتين، وتحتهما جنسيته على أنه من سقطرى، ثم اليمن، باللغتين أيضاً، وكان هذه البطاقة أعطتها الإمارات لزوارها أو المقيمين على أراضيها.

> تتولى «مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية» صرف البطاقات

> تحذير من ضغط الإمارات على الأهالي للقبول بإجراءاتها

وأكد المسؤول في السلطة المحلية، لـ«العربي الجديد»، أن «المؤسسات الإماراتية التي تدعي الإنسانية أصبحت عسكرية وأمنية ومخابراتية، وهي تنتهك السيادة الوطنية تحت حجج الأعمال الإنسانية». وأشار إلى أن الجميع يعلم أن عمال «مؤسسة خليفة» والهلال الأحمر الإماراتي «كلهم ضباط جيش وأمن إماراتيون يديرون سقطرى، ويتجسسون على سكانها، وعلى أي شخص يأتي إلى الجزيرة من غير الموالين لهم، وأنهم يقفون خلف البطاقة التي أصدروها، ثم دفعوا بمن حصل عليها لنشرها، كما فعل مدير الموانئ في سقطرى الموالي للإمارات و«المجلس الانتقالي الجنوبي» محمد سالم الجديد». ووضع المصدر هذا الأمر في إطار محاولتهم الأولية لجس نبض الناس في سقطرى خصوصاً، واليمن بشكل عام، حتى يتم تعميمها فيما بعد إلزامياً على كل سكان الجزيرة لتكون رسمية ومرتبطة بالإمارات بشكل مباشر، إذا مرت هذه الخطوة مرور الكرام. يشار إلى أنه لم يتم في البطاقة ذكر مكان إصدارها أو الجهة التي قامت بهذا الأمر، إذا كانت الحكومة اليمنية الشرعية أو الإمارات أو حتى «مؤسسة خليفة»، فضلاً عن دفعوا بمن حصل عليها لنشرها، كما فعل مدير الموانئ في سقطرى الموالي للإمارات و«المجلس الانتقالي الجنوبي» محمد سالم الجديد». ووضع المصدر هذا الأمر في إطار محاولتهم الأولية لجس نبض الناس في سقطرى خصوصاً، واليمن بشكل عام، حتى يتم تعميمها فيما بعد إلزامياً على كل سكان الجزيرة لتكون رسمية ومرتبطة بالإمارات بشكل مباشر، إذا مرت هذه الخطوة مرور

ترفض الإمارات إبلاغ السلطات الشرعية عن خطواتها (فرانس برس)

السلطات اليمنية آخر من يعلم

أشار مسؤول في السلطة المحلية في جزيرة سقطرى، تحدث مع «العربي الجديد»، إلى أن أي طرف يعني لا يملك قوائم بأسماء من يدخل الأرخبيل من الأجانب، كما أنه لا يتم تسليم أي نسخة منها للحكومة الشرعية. وأوضح المصدر نفسه أن الإماراتيين هم الذين يصدرون تصاريح الدخول والخروج لكل الأجانب الزائرين لجزيرة سقطرى، سواء من السياح أو التجار أو الخبراء والعسكريين وغيرهم.

لا يحبها غالبية سكان الجزيرة، خصوصاً أنها تتجه نحو إجبارهم على عدم التعامل مع الهوية اليمنية، في محاولة لإكمال سيطرتها على الجزيرة، وهو أمر يهدد كل السقطريين، الذين ناضلوا طوال الفترة الماضية لإخراجها من الجزيرة». وحذر من أن الإمارات «قد تضغط عليهم للقبول بإجراءاتها ونفوذها، أو دفعهم لمغادرة سقطرى، بعد أن أصبحت تتجسس على كل سكان الجزيرة، وكل القادمين إليها من اليمنيين».

وقال الموظف المدني أمين باسم السقطري، لـ«العربي الجديد»، إن البطاقة تحصل على ترويج من قبل المقربين من الإمارات، الذين يقولون إنها ستكون مثل البطاقة الشخصية، وهي بمثابة تصريح دخول إلى الإمارات. وأشار إلى أنه، على الرغم من الإغراءات، فإن الناس في سقطرى يدركون أن «مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية» والهلال الأحمر أصبحا بمثابة مقر أمني وعسكري، ويتحكمان بكل شيء في الجزيرة. وبرأيه فإنه نظراً لأن «الناس ترفض التواجد الإماراتي الذي أصبح بمثابة احتلال، يحاول الإماراتيون اليوم إغراء أهالي سقطرى، لاقتناعهم بالسفر إلى الإمارات، والقبول بالتواجد الإماراتي وإدارة الجزيرة».

بدوره، قال الناشط سالم يوسف عبيد، لـ«العربي الجديد»، إن الإمارات أبلغت بعض الأشخاص، الذين حصلوا على البطاقة، أنها ستكون بديلة للبطاقة الشخصية اليمنية، وكل من يحصل عليها سيحصل على امتيازات في المؤسسات الإماراتية والمطارات والموانئ. وأكد أن «الحديث عن أنها فقط لأعمال إنسانية وصحية واجتماعية ضحك على الذقون، لأن قيادات عسكرية وأمنية موالية للانتقالي والإمارات لا يحصلون على مساعدات إنسانية، لكنهم حصلوا على بطاقات من مؤسسة خليفة». ويجمع كثير من أبناء سقطرى، ثممن تحدثوا مع «العربي الجديد»، على أن الإمارات هي من تعمدت نشر موضوع البطاقات الشخصية لمعرفة ردة فعل الناس، وبقدر ما هي محاولة لجس نبض الناس في سقطرى، وهو الأهم بالنسبة إلى الإماراتيين، بقدر ما هي جس نبض للشارع اليمني بشكل عام، حول الإجراءات التي تتخذها في طريق عزل جزيرة سقطرى عن بيئتها وهويتها وثقافتها اليمنية.

وفي محاولة لسلخها عن الأراضي اليمنية، كانت الإمارات قد اتخذت الكثير من الخطوات والإجراءات في جزيرة سقطرى، من بناء القواعد العسكرية والمعسكرات ومراكز التدريب الدولية للمرتزقة، فضلاً عن إنشاء شركة اتصالات، وشبكات تجسس على سكان الجزيرة. وهي ترفض إبلاغ السلطات الشرعية عن خطواتها وإجراءاتها المتصلة بالسيادة اليمنية والأمن القومي، وتمنع تنفيذ أي توجيهات أو قرارات من الحكومة. ويجمع كثر على أن الإمارات، من خلالها تحركاتها هذه وما سبقها من خطوات وإجراءات، بالتزامن مع حملة إعلامية دولية، تقترب من فرصة فصل الجزيرة عن اليمن، وضمها إلى أراضيها، طالما لم تتحرك السلطات الشرعية اليمنية بالقوة لوقف الإمارات عن تنفيذ مخططها، الذي يرفضه سكان الجزيرة، رغم كل الإغراءات.

شرق غرب

مشاورات لتأليف الحكومة الجزائرية

أجرى رئيس الحكومة الجزائرية المعيّن، أيمن بن عبد الرحمن، أمس الخميس، مشاورات مع قادة الأحزاب وقوى فاعلة في المجتمع المدني، حول تشكيل الحكومة الجديدة. وعقد بن عبد الرحمن مشاورات مع قادة أحزاب «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي» وحركة «البناء الوطني» و«جبهة المستقبل»، إضافة إلى كتلة المستقلين ومسؤولين في تنظيمات نقابية ومدنية.

(العربي الجديد)

اجتماع وصلاة من أجل لبنان في الفاتيكان

التقى البابا فرنسيس أمس الخميس في الفاتيكان، عشرة من رؤساء الكنائس الموجودة في لبنان، في إطار يوم تأمّل حول الوضع المقلق في البلاد وللصلاة معاً من أجل «عطية السلام». واستبق البابا اللقاء بتغريدة الأربعاء قال فيها «أدعو الجميع إلى الصلاة كي ينهض لبنان من الأزمة الخطيرة التي يمر بها». وقال مصدر من الوفد اللبناني إلى الفاتيكان، لـ«العربي الجديد»: «نعوّل كثيراً على هذا الحدث، ودور الفاتيكان للتحرك من أجل تخفيف وطأة الأزمة ومعاناة اللبنانيين».

(العربي الجديد)

منظمة ترامب تعتبر اتهامها «سياسياً»

دانت منظمة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، في بيان أمس الخميس، توجيه الاتهام لمديرها المالي آلن وايسلبرغ بالتهرب الضريبي، معتبرة ذلك «محاولة للإضرار بالرئيس السابق»، وذلك قبل أن يصدر الاتهام حتى. وقال متحدث باسم المنظمة المالي الذي نقله عدد من وسائل الإعلام الأميركية: «هذه ليست عدالة، بل سياسة».

(فرانس برس)

تقرير

سد النهضة: السيسي يغازل الصين

استغل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني لمغازلة بكين، في إطار مساعٍ مصرية لاستقطاب دعمها بشأن أزمة سد النهضة، بينما تمضي أثيوبيا بالملء الثاني للسد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن الخطاب الذي أدلى به رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، أمس الخميس، لتهنئة الصين بالذكرى المئوية للحزب الشيوعي الحاكم، تم التخطيط له على سبيل استهداف تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين، بما يسمح بعدم وقوف بكين في طريق انعقاد جلسة مجلس الأمن المرجوة من القاهرة والخرطوم للنظر بالنزاع حول سد النهضة الإثيوبي. والأهم من ذلك، تشكيل عامل ضغط أكبر على أديس أبابا لمنعها من إلحاق الضرر بمصر خلال عملية الملء الثاني وما سيليها من إجراءات خاصة بالملء والتشغيل.

ففي بادرة نادرة، أفرد السيسي أمس خطاباً متلفزاً بلغت مدته نحو خمس دقائق لتهنئة الصين بذكرى تأسيس الحزب الشيوعي، وصفه خلالها بـ«الصرح العملاق العظيم الذي قاد بلاده بحكمة مثلت قصة نجاح يسعى كثيرون إلى دراستها والاستفادة منها». وأوضح أنه يسعى لتوسيع آفاق التعاون بين البلدين، موجهاً الشكر للصين «على دعمها الكبير لرفع قدرات مصر في مواجهة جائحة فيروس كورونا».

وأوضحت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أنّ التقارب بين البلدين بشكل ملحوظ في عهد السيسي، والدعم الذي منحته بكين بصور مختلفة لمصر مقابل منح مزايا لمستثمريها في مشروعات حكومية مختلفة على رأسها في العاصمة الإدارية الجديدة، والتعاون الأمني في السنوات الماضية لترحيل الطلاب المسلمين الإيغور من مصر، ومواجهة ما تصفه الدولتان بـ«التطرف الإسلامي»، لم يكن كافياً لتغيير موقف الصين من سد النهضة، إذ ما زالت تعرقل إلى حد كبير دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد لدراسة القضية.

كما أنّ المساعدة الصينية في القضية لا تقتصر على الموقف في مجلس الأمن، بل تتعلق أيضاً بالإسراع في تنفيذ التعهدات السابقة، بتقديم مساعدات كبيرة لمصر لمساعدتها على منع وقوع الأضرار المتوقعة بما لها من خبرات طويلة في التعامل مع قضايا الأنهار، وذلك عبر دعم جهود مصر في معالجة المياه ورفع كفاءة تحليتها وإعادة استخدامها وتحسين جودة مياه النيل ذاتها، من خلال جلب منظومات جديدة للتعامل مع أشكال من التلوث المتوقع دخولها على مياه النيل جراء تغيرات عدة ستحدث على منظومتي الري الإثيوبية والسودانية بسبب السد، بما سيغيّر الطبيعة البيئية للمياه الواصلة إلى بحيرة ناصر المصرية. إذ تؤكد المصادر أنّ التقارير الفنية لا تتحدث فقط عن خروج آلاف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، وربما يبدأ ذلك في العام المقبل، ولكن أيضاً عن الإنفاق المالي الضخم الذي يجب على مصر الاستعداد له لعلاج نتائج التطور الذي سيطرأ على استخدام المياه للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان، من استخدام مكثف للمبيدات وزيادة كميات الصرف الصناعي والزراعي في حوض النيل.

> تعرقل الصين انعقاد جلسة لمجلس الأمن حول السد

وهناك مشروعات تدخل في حزمة التعامل مع آثار سد النهضة، تعتبر ضخمة بالنسبة لمشروعات منظومة المياه المصرية الحالية، وتسعى القاهرة للاستفادة من خبرات التعامل معها في دول كالصين، خاصة في مجالات علمية متقدمة كالأدوات المتقدمة لحساب البصمة المائية، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بطرق غير معتادة في الشرق الأوسط، وتحسين البيئة النهرية وخفض الهدر العام من المسطحات المائية. وترى بكين أن هذه فرصة مواتية لزيادة تأثيرها الاقتصادي وتعميق مستوى التعاون مع جميع الدول الرئيسية بحوض النيل.

وكشفت المصادر أنّ المسؤولين الصينيين أبلغوا في الساعات الأخيرة أطرافاً مختلفة داخل مجلس الأمن، من أعضاء دائمين وحاليين، بأنهم على استعداد للانخراط في وساطة حركية لحل أزمة سد النهضة، على ألا يتم تداولها في مجلس الأمن على الإطلاق، الأمر الذي أصاب الجانب المصري بالإحباط والغضب. وفي انعكاس للخلافات القائمة بمجلس الأمن حول القضية، لم يعلن المجلس حتى مساء أمس الخميس، عن جدول أعماله لهذا الشهر، ومن المتوقع إعلان ممثل فرنسا، رئيس المجلس لهذا الشهر، عنه خلال ساعات. وتأمل مصر والسودان أن يتضمن جدول الأعمال العادي لشهر يوليو/تموز الحالي، تطرق جلسة أو أكثر للقضية خلال الأسبوع الأول، قبل الدخول في الأوقات الحاسمة قبل إتمام الملء الثاني المتوقع في 22 يوليو الحالي.

وفي سياق المتابعة الفنية اللازمة بالتوازي مع الجهود الدبلوماسية، كشفت مصادر فنية مصرية عن حدوث زيادة جديدة في حجم أعمال التعلية الوسطى لسد النهضة تتراوح بين 575 و577 متراً فوق سطح البحر، خلال هذا الأسبوع، مع ارتفاع في منسوب بحيرة السد إلى حوالي 4,5 مليارات متر مكعب من المياه، وهو ما يقل بنحو 500 ملايين متر مكعب عما كان عليه منسوبها في أغسطس/آب الماضي بنهاية فترة الملء الأول. وذكرت المصادر أنّ الملء حتى الآن يسير بصورة «عادلة»، إذ ما زالت إثيوبيا تسمح بخروج المياه من السد إلى حوض النيل الأزرق لتصل إلى بحيرة سد الروصيرص في السودان، مع عدم رصد أي مؤشرات سلبية لبدء الملء على أول السدود السودانية أو أي سدود أخرى بعده حتى السد العالي المصري، حتى الآن.

وأوضحت المصادر أنّ السيناريو الأسوأ حالياً، هو أن ترفع إثيوبيا بسرعة معدل الإنجاز في التعلية الوسطى وتتجه إلى غلق فتحتي المياه من السد لزيادة معدلات التخزين مع زيادة معدلات سقوط الأمطار، لتعويض ما فات من موسم الفيضان، أخذاً في الاعتبار التباطؤ الذي كان يسود الأعمال في إبريل/نيسان ومايو/أيار الماضيين. وأشارت المصادر في هذه النقطة، إلى أنّ التعلية الحالية ما زالت لا تسمح لإثيوبيا بإنجاز الملء الثاني كما كانت تريد، بحجز 10 مليارات متر مكعب تقريباً من المياه، أي ضعف ما تم تخزينه في الملء الأول، وأقل بنحو 3 مليارات متر مكعب مما كان الإثيوبيون يطمحون له في الملء الثاني، لكنه بالتأكيد سيكفي المرحلة الأولى التجريبية لتوليد الكهرباء والمقررة في الأسبوع الرابع من أغسطس/آب المقبل.

وكانت إثيوبيا قالت في تقرير حديث رفعته لمجلس الأمن، إن الملء الثاني لن تزيد نسبته عن 22 في المائة من متوسط تدفق النيل الأزرق، مما يعني إمكانية استفادة السودان ومصر من النسبة الباقية كلها خلال الموسم الحالي. وذكرت أنّ هذه الكمية في الأساس كانت مصر والسودان تُحرمان من الاستفادة من ضعفيها على الأقل بسبب ضعف إمكانات التخزين في السودان تحديداً، بالإضافة إلى أن معدل التغيّر في التدفق السنوي كان متوسطه في العشرين سنة الأخيرة 8 مليارات متر مكعب، مما يعني احتمالية فقدانها من الأساس. وذكر التقرير أن الملء الثاني للسد يهدف فقط إلى التشغيل التجريبي لمولدين اثنين من مولدات الطاقة التي تم تزويد السد بها.

قال السيسي إنه يسعى لتوسيع آفاق التعاون بين مصر والصين (محمد عبد الغني/فرانس برس)

عودة الحرارة عن طريق مطار كابول

تحسن حذر في العلاقات الأميركية التركية

تتحسن العلاقات الأميركية التركية بحذر من بوابة تأمين مطار كابول. لكنها مهمة حساسة بالنسبة لأنقرة، إذ تعترض الحكومة الأفغانية و«طالبان» عليها

بشير البكر

القمة التي جمعت الرئيس الأميركي جو بايدن مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، في 14 يونيو/حزيران الماضي، على هامش قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل، خالفت التوقعات التي سبقتها من حيث الأجواء والنتائج، وفتحت طريقاً لتعاون جديد، بعد الجمود والترقب الحذر الذي ساد في الأشهر الأخيرة بعد رحيل الإدارة الأميركية السابقة.

وبدأت أنقرة باستقبال وفود أميركية، سياسية وأمنية وعسكرية، بعضها لشأن ثنائي، وآخر يتعلق بالتطورات في سورية. وكان آخرها وفد عسكري أميركي رفيع المستوى زار العاصمة التركية قبل نحو أسبوع، وبحث في مسألة وضع الترتيبات النهائية لعملية تأمين مطار العاصمة الأفغانية كابول. وتقضي الخطة المطروحة بأن تتولى المهمة في صورة رئيسية قوات تركية، تساندها قوات باكستانية ومجرية. لكن قيادة المهمة وتنفيذها على الأرض ستكون منوطة بتركيا لأسباب مختلفة، منها العلاقات الخاصة التي تربط أنقرة بأطراف النزاع الأفغاني، الحكومة، وحركة «طالبان»، والأحزاب السياسية والتشكيلات القبلية.

وكانت أجواء العلاقات الثنائية بين واشنطن وأنقرة غير صافية لحظة وصول بايدن إلى البيت الأبيض. ويعود السبب في ذلك إلى تراكمات قديمة تعود إلى فترة الرئيس الأسبق باراك أوباما، والتي كان بايدن يتولى فيها موقع نائب الرئيس. ومن بين القضايا التي أثارت ردة فعل في أنقرة وصف بايدن، خلال حملته الانتخابية، أردوغان علناً بـ«المستبد»، وإعلانه عن مسار أكثر صرامة حياله. أما أردوغان فقد قال عن بايدن إن «يديه ملطختان بالدماء»، على خلفية الصراع في الشرق الأوسط. ويواجه كل من الرئيسين معارضة داخلية قوية تدفعه نحو المواجهة الممتدة، والتي تتمثل في المشاعر المناهضة لتركيا بين الديمقراطيين التقدميين في الكونغرس، والمشاعر المناهضة لأميركا بين ناخبي أردوغان، والتي يعود أحد أسبابها إلى القضية الأرمنية التي توقف أمامها بايدن خلال حملته الانتخابية.

كان الجفاء والبرودة في العلاقات الثنائية مهيمنين قبل قمة الرئيسين، وإحدى العلامات الواضحة على ذلك أن الاتصال بينهما تأخر حتى إبريل/نيسان، أي بعد ثلاثة أشهر من تولي بايدن مهامه. ووسط هذه التوترات كانت تركيا تستعد لسنوات صعبة مع الإدارة الجديدة، في ظل تقديرات أن تتطور أكثر الخلافات التي تم ترحيلها من عهود سابقة. وما يساهم في ذلك أن طبيعة العلاقات تختلف بين أردوغان والرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، عنها بين أردوغان وبايدن. ففي وقت كانت تعالج الخلافات بطرق مباشرة بين ترامب وأردوغان، فإنها معقدة ومركبة بين أردوغان وبايدن. وكانت التقديرات ترجح أن بايدن سيبدأ عهده بفتح حرب علنية مع الرئيس التركي، وغذى من ذلك السلوك البارد من طرف الإدارة الجديدة.

ورغم حصول بعض الاتصالات البروتوكولية، فإن الغموض بقي سيد الموقف، حتى عقدت قمة بروكسل، التي بددت غيوم الشكوك وفتحت طريقاً للتواصل بين أنقرة وواشنطن، وأتاحت المجال أمام ورش عمل مشتركة لاختبار الملفات واحداً واحداً. ويمكن تحديد أولويات أميركا بالترتيب: الأطلسي، وروسيا، وإيران، وإسرائيل، بينما أولويات أنقرة: المسألة الكردية، والملف السوري، وروسيا، والأطلسي، وإيران. وشكلت مسألة شراء أنقرة نظام صواريخ «إس 400» في 2019 العقدة الأساسية التي جمدت بعض اتفاقات التعاون العسكري الثنائي، إذ اشترطت واشنطن، لتفعيل الاتفاقات العسكرية، إلغاء الصفقة، في حين تمسكت أنقرة بها. وعندما حصلت على النظام الصاروخي قبل عامين لم تقم بتفعيله، كي لا تقطع شعرة معاوية مع واشنطن، وأجرت عليه اختبارات، في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في وقت كانت أميركا منشغلة بالانتخابات

تتواجد القوات التركية في أفغانستان ضمن «الأطلسي» (هارون صاووق/الأناضول)

فتحت قمة بروكسل طريقاً للتواصل بين أنقرة وواشنطن

الرئاسية.

وما يجري حالياً من لقاءات واتصالات ثنائية بعد قمة بايدن أردوغان هو وضع قواعد جديدة، والبداية من التعاون في مسألة ترتيب الانسحاب من أفغانستان، والذي يكتمل القسط الأساسي منه في 11 سبتمبر/أيلول المقبل. وحسب ما هو معروف، فإن المهمة المطروحة على القوات التركية ليست جديدة عليها، فهي موجودة أصلاً من ضمن قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان، وتعدادها هو 500 جندي، ولكن مهامها كانت تقتصر على تدريب وتجهيز الكوادر الحكومية، وحركة «طالبان» على علم بذلك، ولم تعترض عليه كما حصل الآن مع المهمة المرتقبة لحماية مطار كابول الدولي. وعلى الرغم من قول كبير مفاوضي «طالبان» سهيل شاهين، أخيراً، «لا نريد أي قوة أجنبية بما في ذلك تركيا»، إلا أنه من المستبعد أن تقوم الحركة بأعمال عدائية ضد القوات التركية، بسبب العلاقات الجيدة التي تربط بينهما، إذ سبق لتركيا أن لعبت دوراً في المفاوضات الأفغانية في الدوحة، ودعت إلى تنظيم مؤتمر في إسطنبول بين 24 إبريل و4 مايو/أيار الماضي بين الحكومة وممثلي حركة «طالبان» وبقية الأطراف الأفغانية، بتنظيم مشترك من قبل تركيا وقطر والأمم المتحدة، وذلك بهدف تسريع وإتمام المفاوضات المستمرة بين الأفغانيين في الدوحة، في سبيل التوصل إلى حل دائم في أفغانستان، والاتفاق على خريطة طريق من أجل الحل السياسي، ووقف إطلاق النار. ورأى زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، وقتها، أن «تركيا أنسب دولة لاستضافة مباحثات السلام الأفغانية، لأنها تلتزم الحياد، ولا علاقة لها بالأحداث الجارية في أفغانستان». وكشف أن الولايات المتحدة كانت ترغب في نقل مفاوضات السلام الأفغانية من الدوحة إلى إحدى الدول الأوروبية، إلا أن قناعة بلاده في أداء تركيا دوراً فاعلاً في المباحثات، وإصرارها على اختيارها لهذا السبب، أدى إلى إقرار عقدها في إسطنبول. وفي وقت كانت تجري فيه الاستعدادات في إسطنبول لعقد المؤتمر، أعلن المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك عن تأجيل المؤتمر، لكن مصادر مطلعة أفادت بأن شروط «طالبان» أفشلت عقد المؤتمر، إذ إنها تحفظت على مشاركة زعماء الأحزاب الأفغانية والشخصيات الوازنة، وأن تكون الملفات، التي سيتم تناولها في المؤتمر، واضحة، مثل تشكيل حكومة مؤقتة، وانسحاب القوات الأجنبية، وتسليم السلطة إلى شخصية تحظى بقبول الجميع.

عدم الرضا على الدور التركي لا يقتصر على «طالبان»، بل إنه ينسحب على الحكومة الأفغانية. وهذا ما عكسته صحيفة «إصلاح» الأفغانية، التي علقت في افتتاحية لها أخيراً، بالقول: «سوف يثير نقل مسؤولية أمن مطار كابول إلى القوات التركية فعلياً الشكوك وغياب اليقين بشأن قدرات القوات الأمنية والدفاعية الأفغانية، وسوف يخلف آثاراً سلبية على معنويات هذه القوات وثقتها بنفسها. قد يخلق قرار كهذا مناخا من انعدام الثقة بين حكومة أفغانستان وشعبها، ويشوه صورة الحكومة ومكانتها». وما لا يتحدث عنه أحد هو السيناريو المحتمل بعد الانسحاب «الأطلسي»، تبعاً للتقدم الذي تحرزه قوات «طالبان» ضد قوات الحكومة الأفغانية. ونشرت صحيفة «وول ستريت جورنال»، منذ أيام، تقريراً منسوباً إلى المخابرات الأميركية توقعت فيه سقوط الحكم بيد «طالبان» بعد ستة أشهر من انسحاب «الأطلسي».

ورغم عدم حسم مسألة أمن مطار كابول حتى الآن، فإن أميركا تولي دور تركيا في أفغانستان أهمية استثنائية. وعدا عن علاقاتها الجيدة مع أطراف النزاع الأفغاني، فهي تمتلك ثاني أكبر جيش مشارك في حلف شمال الأطلسي، بعد الجيش الأميركي، وتعتبر من حلفاء الولايات المتحدة المهمين في المنطقة. لكن ملفات، مثل منظومة صواريخ «إس 400» المضادة للطائرات، والخلافات حول الأكراد والأرمن والتوترات في شرق البحر الأبيض المتوسط، تنتظر عودة الحرارة إلى العلاقات بين البلدين.